

كلمة لوزير الخارجية البريطاني، مالكوم ريفكيند،

أمام جمعية العون الطبي للفلسطينيين (MAP)

يحدد فيها نظرة بلده إلى عملية السلام في الشرق الأوسط

لندن، 23/5/1996* [مقتطفات]

[.....]

لبريطانيا ارتباط طويل وعميق مع الشرق الأوسط. فإن روابط التاريخ والمسؤولية والمودة تربطنا معاً بما هو أقوى من روابط المصالح المشتركة في التجارة والأمن، على الرغم من أهمية هذه الأخيرة [.....]. لا يوجد لدى بريطانيا مخطط جاهز لإيجاد السلام الدائم في المنطقة. وإنما لا نؤيد وجهة نظر ضد وجهة نظر أخرى. إننا فخورون بأن ندعو أنفسنا أصدقاء جميع شعوب المنطقة. وإننا فخورون بصدقاتنا الجديدة مع الفلسطينيين، هذه الصداقة الأخذ في النمو من جديد والمنبثقة من جذور الصداقة القديمة، كما نفخر أيضاً بعلاقتنا الحسنة مع سورية ومع أصدقائنا اللبنانيين وكذلك على نحو أوسع مع أصدقائنا جميعاً في العالم العربي. وهناك قوى أخرى لها نفوذ في المنطقة ويمكنها القيام بمساهمات كبرى هناك. ولكن ربما بريطانيا وحدها لها الروابط التاريخية العميقة في المنطقة والروابط القوية مع جميع بلدانها. إن روابطنا هذه تجعلنا تواقين إلى رؤية سلام دائم ثابت الأركان في المنطقة ولا نريد تسوية سريعة أو أخرى تُفرض فرضاً على الشعب.

والموقف الثابت لبريطانيا هو أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم الذي يقبله الجميع إلا باحترام مبادئ القانون الدولي. فإن هذه المبادئ مثلها مثل القوانين في كل مكان معدة لتأمين توازن عادل ومنصف بين حريات الإنسان من جهة وبين حقوقه وواجباته من جهة أخرى، ولكن تطبيق هذه المبادئ ليس بالأمر السهل أو الميسور. ولكن من المهم أن نذكر أنفسنا بها. إن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242، الذي وضعت نصه بريطانيا في نهاية حرب الأيام الستة في عام 1967 يشدد على عدم القبول بالاستيلاء على الأرض بالقوة وعلى احترام سيادة كل دولة في المنطقة وعلى احترام وحدة أراضيها واستقلالها السياسي وعلى حقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها وأن تكون حرة من التهديد بالعنف أو من أعمال العنف.

إن المبادئ الواردة في القرار 242 لا تزال هي مفتاح السلام بين إسرائيل وجيرانها. [....] إن الحوادث التي شاهدناها في لبنان في شهر أبريل/نيسان قد أظهرت من جديد الحاجة الملحة إلى تحقيق السلام بين إسرائيل وجميع جيرانها. وإني أمل أن تستأنف المحادثات على جناح السرعة بين إسرائيل وسورية مهما تكن طبيعة الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وأمل أيضاً أن تسفر هذه المحادثات عن سلام مبني على أساس مفهوم الأرض مقابل الأمن. وإرجاع الجولان يجب أن يرافقه ضمان ثابت بسلام دائم بين إسرائيل وسورية.

وأي تقدم يتحقق في الجولان من شأنه أن يفك عقدة المسار اللبناني، وهنا أيضاً نرى ما تدعو إليه الحاجة لتحقيق السلام، وهو أيضاً الأرض مقابل الأمن. يجب أن تشعر إسرائيل بأنها في أمن من الهجوم بصواريخ حزب الله. ولكن على حد سواء يجب على إسرائيل أن تغادر جنوب لبنان. يجب تطبيق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 425 بحذافيره [.....].

إن حوادث الإرهاب الشنيعة التي حدثت في الأشهر الماضية قد أظهرت لمانا إسرائيل مشغولة البال بالأمن.

ولكن الحاجة تدعو هنا أيضاً إلى التوازن. إذ لا يمكن للسلام أن ينتعش ويزدهر إلا في جو من الثقة المتبادلة. فإن التدابير المتشددة التي تدوم مدة طويلة والتي تتجاوز ما هو لازم للتصدي للإرهاب، من شأنها أن تهدم الثقة ولن تساعد على بنائها. ففي مثل هذه الحال يزداد الإحساس بالظلم وتنشأ أجيال جديدة تختار طريق العنف عوضاً عن طريق السلام. وليس هذا ما نريده لأطفال فلسطين.

* "السفير" (بيروت)، 1996/5/31.

الرئيس عرفات يسمي السلام الجاري بناؤه الآن بأنه "سلام الشجعان". وهو على حق. [...] وفي أعقاب تعديل الميثاق الفلسطيني أزال الحزب الحاكم في إسرائيل معارضته لإقامة دولة فلسطينية كأحد الخيارات المتوفرة. وهذا يتمشى مع كل من إعلان المبادئ والاتفاقية المؤقتة التي لا تستثني أي خيار من الخيارات. [...]

إن محادثات الوضع النهائي التي افتتحت في طابا منذ ثلاثة أسابيع ستسعى إلى إيجاد تسوية ملائمة للمصالح الإسرائيلية والفلسطينية [...].

ولكي تدوم التسوية يجب أن لا تفرض على الفلسطينيين فرضاً بل المهم أن يقبلها الفلسطينيون بمحض إرادتهم. فإن فرض التسوية عليهم يكون حلاً قصير النظر، وحتى تدوم التسوية عليها أن تحترم حقوق الفلسطينيين الأساسية ولا سيما حقهم في تقرير المصير. وإغلاق باب الخيار في إقامة دولة لهم هو في نظري خطأ على قدر كبير من الأهمية [...] ولكن حتى تسفر المفاوضات عن أرض للفلسطينيين يحكمونها بأنفسهم، فلا تكون مثل بانتوستان أو مجموعة من الكانتونات، على الفلسطينيين أن يقنعوا الإسرائيليين بأنهم يقبلون بالمسؤوليات المترتبة على ذلك. فقد أثبت الرئيس عرفات بالجهود التي يبذلها في تصديه للإرهاب عن استعداده للقبول بهذه المسؤولية.

وبالإضافة إلى قضية إقامة الدولة فعلى محادثات الوضع النهائي أن تعالج قضايا صعبة وهي:

توزيع عادل ومنصف للموارد المائية.

قضية المستوطنات الإسرائيلية التي كما تعلمون كانت ولا تزال تعتبرها بريطانيا مستوطنات غير

شرعية.

مستقبل مئات الآلاف من اللاجئين ومن بينهم عدد كبير من الأطفال.

[...] وكما تعلمون أوضحت بريطانيا منذ سنوات عديدة، مثلها مثل المجتمع الدولي، أنها تعتبر إسرائيل تحتل القدس الشرقية عسكرياً وأنها تملك السلطة بحكم الواقع فقط على القدس الغربية. إن الحل الدائم الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يصادق عليه يجب أن يحترم الطموحات الشرعية للأطراف المعنية وأن يحترم الطبيعة الخاصة للأماكن المقدسة التي هي موضع اهتمام العديد في العالم أجمع.

هناك رغبة قوية للديمقراطية في فلسطين، وإنني أرحب بالخطوات التي اتخذت لتطوير المؤسسات الديمقراطية في المناطق الفلسطينية. [...] إن الديمقراطية الحقيقية فقط هي التي يمكنها أن تعطي الضغط المعنوي الذي يشكل أحد مصادر قوة الشعب الفلسطيني الرئيسية في مفاوضاته مع إسرائيل [...].

وقد تتساءلون: كيف يمكن لبريطانيا أن تساعد في تحقيق السلام الذي وصفته؟ في المقام الأول سواصل تأييد المبادئ التي أشرت إليها سابقاً. وسنحث الاتحاد الأوروبي على القيام بذلك أيضاً. يجب عدم التقليل من قدر أو أهمية هذه المساهمة [...].

وكذلك يجب عدم التقليل من أهمية الدعم الاقتصادي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي تأييداً لعملية السلام. وقد ذاع القول بأن الاتحاد الأوروبي سيتعهد بتنفيذ التدابير التي يتفاوض عليها الآخرون. يجب أن نقول إن هذا الافتراض غير صحيح. ولكن يجب علينا أن لا نوقف جهودنا الاقتصادية. الاتحاد الأوروبي هو أكبر متبرع للسلطة الفلسطينية. وهل يمكن لعملية السلام أن تكون قد وصلت إلى مرحلتها هذه من دون هذه المساهمة؟ تساهم بريطانيا بـ 16% من المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي. وقد بلغ مجموع المساعدات التي قدمتها بريطانيا للفلسطينيين على مدى ثلاث سنوات مبلغاً قدره 85 مليون جنيه إسترليني. وتعتبر مساعداتنا الثنائية مساعدات معتدلة ولكنها تركز على مجالات هامة مثل التربية والصحة وتدريب رجال الشرطة [...].

[.....]

والولايات المتحدة قد وجهت عملية السلام حتى الآن وإننا نحترم عملها هذا. وستواصل بريطانيا تأييد جهود الولايات المتحدة. ولكن دورنا لن يقتصر على التأييد فحسب. [...] ويمكننا أن نجدد الاتحاد الأوروبي حتى يجمع قواه للقيام بذلك أيضاً، كما سنعمل أيضاً بتحفظ وحذر خلف الكواليس [...].

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx